**المحاضرة 16 : المسار التاريخي لتطور الدولة الافريقية .** تفيد أدبيات الأنثروبولوجيا السياسية أنه يوجد فى إفريقيا مجتمعات يعتمد نظامها السياسى على رابطة العائلة والدم، وهناك التوريث فى السلطة من جيل إلى آخر، إلا أن هناك أشكالا أخرى من السلطة تكتسب اكتسابا، ونماذج أخرى تتقاسم فيها جماعات السلطة داخل تلك المجتمعات، أو سيطرة طبقة أو عرق محدد بعينه، والبعض الآخر من الأشكال السياسية المؤسساتية يعتمد على السلطة الدينية، أى بمعنى وجود العلاقة بين السلطة والمقدس فالتنوع الذى تتمتع به الأشكال السياسية الإفريقية قديما خاصية من خصائص التعددية من حيث الكم والكيف وتفوق تعدديتها فكرة التعددية المعاصرة شكلا ومضمونا، فمصطلح التعددية واستعمالاته المعاصرة هو منتج إفريقى قبل أن يكون منتجا غربيا. ولقد فشلت أنظمة حركة الاستعمار فى الاعتراف بأهمية التنظيمات والأشكال التقليدية لعمليات بناء حكومات عصرية ولذلك خسرت الحركة الاستعمارية وجودها فى إفريقيا وفشلت فى تحويلها إلى كيانات تابعة لها وخسرت معها العديد من الحكومات الإفريقية استمراريتها، ولقد استفاد علم السياسة عند دراسته للنظم السياسية الافريقية من نتائج ودراسات علم الانثروبولوجيا الذى قدر أن هناك مئات الآلاف من المجتمعات المختلفة فى مختلف أرجاء القارة بداء من أنظمة الإدارة وإنتاج الغذاء وأنظمة جماعية عرقية قاعدتها العلاقة العائلية والعشائرية، فكانت هناك تنظيمات اجتماعية سياسية ذات أشكال وأنماط كثيرة ومتعددة.

ومن الأوائل الذين اكتشفوا معالم المركب المفاهيمى التاريخى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا فورتز، و إفانز برتشارد من خلال تحقيقاتهم الأنثروبولوجية للمجتمع الإفريقى، فالأنظمة السياسية الإفريقية التى تعرفوا عليها كانت متطورة حيث كانت تمثل المركز السياسى فى إدارة شئون الأفراد ووضع ضوابط ومعايير للقوة متفق عليها جماعيا من خلال العلاقة بين النسب والقربى والسلطة السياسية، فذهب هؤلاء إلى استنباط ثلاثة أشكال للأنظمة السياسية الإفريقية قاعدتها الجماعة والعمل الجماعى وعلاقات النسب إلا أنها نمطية بدائية :

1 – جماعات فرق الصيد. 2 – مجتمعات النسب والقربى المنفصلة :

ففرق الصيد كانت متمثلة فى قبائل “الكونغ” و”البيرقاداما” و”الموبوتى” حيث كان يعتمد المركز السياسى للأفراد على طبيعة النسب والقربى والشكل الثانى كان متمثلا فى قبائل “الموسى” في كينيا  و”الايبو” فى نيجيريا الجنوبية وقبائل “النيور” وقبائل “تالاينزى” وقبائل “الزولو” وقبائل “الهيمبا” وقبائل “الأشانتى” وقبائل “الباجاندا”، فكل من العمل السياسى والإدارى مرتبطان فى حكم المجتمعات الإفريقية القديمة.

فالأول يقع على مستوى القرار والبرامج اليومية والحاجات الأساسية والثانى يقع على مستوى التنظيم والتنفيذ حيث الارتباط الواضح بين السلطة والعمل السياسى من خلال العمل الإدارى المحكم المتسلسل لإدارة الشئون العامة وعلى مستويات مختلفة وحسب قواعد دقيقة، فالأشكال الأولى والثانية تتميز بوضوح مؤسساتها السياسية لاتخاذ القرار وتركز السلطة مركزيا أما الشكل الثالث فيعتمد على انتشار السلطة السياسية من خلال الحكم المنتشر للأفراد وبعدالة مختلطة ومتنوعة.

وعليه فإن الأنظمة السياسية الإفريقية القديمة لا تتميز عن بعضها كثيرا إلا بمقدار ما تختلف فى درجة المفاضلة بين الأنساق التى تتبعها بالرغم من أنها أنظمة متقطعة ومجزأة، ولكنها تلتقى جميعا فى التوافق السياسى والإدارى وهذه خاصية تسجل للنظم الإفريقية وتستحق المزيد من الرصد والتحليل، وهذه الأشكال من التنظيمات السياسية لاتخاذ القرار وممارسة السلطة فى إفريقيا إنما تعتمد بشكل واسع على قاعدة جماعات القربى والنسب كوحدة منفردة تدير شئونها بشكل حر وديمقراطى بعيدا عن السيطرة الخارجية، وباستقلالية كاملة إنه نظام تعددى وتنوعى وجماعى من حيث طبيعة السلطة السياسية ومنظومة الحقوق والواجبات والالتزامات الفردية والجماعية للسلطة وكيفية حصول القادة فى تلك الأنظمة على الدور لقيادة المجتمع.